العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل وسبل تعزيزها على ضوء التغيرات التكنولوجية المعاصرة

الدكتور/ حسين عبد الله حسن الحميدي
عضو هيئة تدريب- قسم تكنولوجيا التعليم
كلية التربية الأساسية – دولة الكويت

العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل وسبل تعزيزها على ضوء التغيرات التكنولوجية المعاصرة

د / حسين عبد الله حسن الحميدي [1] *

المستخلص

يحتل عنصر العمل موقعًا متميزًا في النشاط الاقتصادي ، ولا شك في أن التعليم يعد أساس العملية التنموية. ومع تحديد الاحتياجات الضرورية من الكفايات والمهارات اللازمة لسوق العمل ينبغي على التعليم الإيفاء بهذه الكفايات والمهارات لتحقيق متطلبات سوق العمل. ومن ثم تظهر العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل، وتشير التقارير والأدبيات إلى ضعف العلاقة التبادلية بين التربية وسوق العمل، حيث تبرز أهم ملامحها في تزايد أعداد الخريجين الذين لا يمتلكون المهارات والكفايات المناسبة لسوق العمل، ويزيد من صعوبة هذا الأمر؛ تنامي ظهور المتغيرات التكنولوجية التي فرضت ضرورة توفير مواصفات خاصة متطورة في الخريجين، وفي إطار هذا السياق، سعت الورقة إلى بلورة معالم العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل، وبينت أهم السبل التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه العلاقة ؛ من أهمها: تطوير فلسفة التعليم في العصر الرقمي، واعتماد نظم المدرسة الذكية والمدرسة الافتراضية، مع تطور المباني التعليمية ، وتعزيز الأنشطة التعليمية الرقمية، وفتح العديد من المجالات والتخصصات الجديدة التي لا يستطيع التعليم التقليدي إتاحتها للمتعلمين على ضوء حاجات سوق العمل. وتكوين مراكز معلومات تختص بمخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل، وضرورة وجود تشريعات تكفي لضمان حدوث سياسة توظيف الخريجين في الأعمال التي تناسب إعدادهم وتأهيلهم بما يتفق وتكنولوجيا العصر واحتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية : التعليم، سوق العمل ، التغيرات التكنولوجية.

[1] * عضو هيئة تدريب– قسم تكنولوجيا التعليم كلية التربية الأساسية – دولة الكويت

ABSTRACT

He labor component occupies a distinct position in economic activity, and there is no doubt that education is the foundation of the development process. With the identification of the necessary needs for the competencies and skills needed for the labor market, education must fulfill these competencies and skills to achieve the labor market requirements for them. Then the reciprocal relationship between education and the labor market appears, Reports and literature point to the weakness of the reciprocal relationship between education and the labor market, the most important features of which appear in the increasing number of graduates who do not possess the skills and competencies appropriate for the labor market, which increases the difficulty of this matter. The growing emergence of technological changes has imposed the necessity of providing advanced special specifications for graduates, Within this context, the paper sought to crystallize the features of the reciprocal relationship between education and the labor market, and demonstrated the most important ways that can contribute to strengthening this relationship. The most important of them are: developing the philosophy of education in the digital age, adopting smart school systems and virtual school, with the development of educational buildings, enhancing digital educational activities, and opening many new fields and specializations that traditional education cannot make available to learners in light of the needs of the labor market. The formation of information centers concerned with educational outcomes and the needs of labor markets, and the need for sufficient legislation to ensure the implementation of a policy of employing graduates in jobs that suit their preparation and qualification in accordance with modern technology and the needs of the labor market.

Keywords: education, labor market, technological changes**.**

المقدمة

يحتل عنصر العمل موقعًا متميزًا في النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية، وأن التعليم يعد أساس العملية التنموية، إذ هو الرافد الرئيس لتخريج الكفاءات التي تتطلبها عملية التنمية بشكل عام، والتي يتطلبها سوق العمل بشكل خاص. ومع تحديد الاحتياجات الضرورية من الكفايات والمهارات اللازمة لسوق العمل في ضوء التغيرات المتسارعة ينبغي على التعليم الإيفاء بهذه الكفايات والمهارات لتحقيق متطلبات سوق العمل لها، إذ إن أهمية عنصر العمل تتوقف على مستوى التطور النوعي للمورد البشري. ومن ثم تظهر العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل.

ولعل أهم ملامح ضعف العلاقة التبادلية بين التربية وسوق العمل تبرز في تزايد أعداد الخريجين الذين لا يمتلكون المهارات والكفايات المناسبة لسوق العمل، ومن ثم تزايد طابور البطالة والباحثين عن وظيفة مناسبة في سوق العمل. وعلى إثر ذلك تظهر الحاجات للعمالة المدربة اللازمة لسوق العمل، وهو ما يدفع إلى محاولة سد العجز وهذا الخلل من خلال العمالة الوافدة. وتشير بعض التقارير في مجال إسهامات التربية في حقل العمل والتنمية بأن التربية لا تتجاوب بالقدر الكافي مع متطلبات التنمية، وأن هناك اتساق ضعيف بين ما هو حادث في التربية ببرامجها المختلفة وما هو واقع بالفعل ومطلوب في سوق العمل [1].

وقد أفصح تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن حقيقة لافتة للنظر وهي أن 65% تقريبا من وظائف المستقبل غير متوفرة حاليا ضمن مخرجات مؤسسات التعليم العالي في عديد من البلدان (World Economic forum, 2016). [2]

ويزيد من صعوبة هذا الأمر؛ أنه مع تنامي ظهور المتغيرات التكنولوجية والمعرفية وتعدد مجالات توظيفها في سوق العمل فقد أصبح التغير في الهيكل التنظيمي بالاعتماد على الأجهزة الحاسوبية والإلكترونية أمًرا واقعًا قد فرض نفسه بقوة على ساحة العمل، وهو الأمر الذي قلل من الاعتماد على المهارات البشرية التقليدية. وهنا أصبح

العنصر البشرى المؤهل لاستخدام هذه التكنولوجيا هو العامل المهم في عملية التطور الاقتصادي والتنمية بشتى مجالاتها. ومن ثم فقد وضعت التطورات العلمية والتقنية مهام عديدة أمام نظام التعليم لإعداد الإنسان وتأهيله لمواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية في سوق العمل[3].

ولا شك في أن انسجام التعليم مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل مستمر يعزز رسالة التعليم، ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي [4].

إن الحاجة ماسة الآن إلى إيجاد خطة متكاملة للقوى العاملة والتشغيل تساهم في إيجاد الحلول الملائمة لقضايا ربط المناهج التعليمية والتربوية والتدريبية بأولويات استراتيجية التنمية بعيد المدى، والحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للعمالة الوطنية، مع العمل على ترسيخ اقتصاديات العمل في خطة التنمية فكراً وتطبيقاً والذي يشمل الدراسة الواقعية للعرض والطلب، والاهتمام بقضايا إنتاجية العمل والأجور والأسعار، وتغيير مفاهيم العمل. مع التوسع في التعليم والتدريب عن بعد لتسهيل الحصول على التدريب في أي وقت وأي مكان. والإفادة من هذا النمط التدريبي في برامج التدريب المهني.

وفي إطار هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى بلورة معالم العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل، وبحث سبل تعزيزها. وسيكون ذلك على النحو الآتي:

(1) التعليم والتنمية البشرية

تشكل التنمية حركة حضارية تتضمن قيمًا عالمية مطلقة، لتحقيق عملية تغيير نمط حضاري تقليدي إلى نمط حضاري متقدم، وهذا التغيير الذي يتطلب معرفة بالوسائل، ومهارة يتم فيها إيجاد مناخ فكري ونفسي يعين على تقبل الجديد. وحيث يمثل المورد البشري الجانب الأبرز لعملية التنمية، إذ هو هدفها ووسيلتها؛ لذلك فإن مسؤولية

مخططي برامج التنمية لابد أن تتضمن تأهيل الكوادر البشرية لهذه المهمة التي تساعد على استمرار التفاعلات المجتمعية وتقبل الجديد في إطار واسع وشامل دون التوقف أمام أي نوع من أنواع العقبات التي تعترض مسيرة الخطط التنموية[5].

وتعرف التنمية البشرية بأنها " تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة مناسبة تساهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي لأعمالهم" [6] وزيادة المعارف والقدرات والمهارات القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاؤها واختيارها بهدف رفع مستوى كفاءاتهم الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن" [7] وهي تمثل العامل الحاسم في تحديد وزن الدول والمجتمعات المعاصرة.

ولا شك في أن الفشل في إعداد القوى البشرية القادرة على مسايرة مقومات التغيير ومواجهة التحديات المتوقعة سيؤدي إلى فشل جهود التنمية حتى لو توافرت الموارد الطبيعية والمادية.

(2) التعليم وسوق العمل علاقة تبادلية

إن موضوع علاقة التعليم بسوق العمل تعد من أهم الموضوعات التي تمس تطلعات الأوطان نحو مستقبل أفضل. فالهدف الرئيس لكل المجتمعات هو تحقيق درجة عالية من النمو السريع، وعلى أساس هذه النظرة صار التعليم مطالبا أكثر من أي شيء آخر بأن يعيد النظر في تنظيمه وبعض تخصصاته ونظم قبوله، وبأن يضيف ما يتلاءم مع بقية المهن المتطورة ويخدم مطالب النمو الاقتصادي[8].

ولما كانت عمليات المواءمة بين احتياجات المجتمع وموارده لها صفة الاستمرار؛ لهذا فإن التخطيط لذلك أصبح عملية ضرورية ومستمرة في كل وقت، حيث أصبح من اللازم وضع خطة شاملة متكاملة لتنمية المجتمع في جميع قطاعاته ومكوناته، عن طريق تحديد أهداف واضحة يتعاون الأفراد على تحقيقها، وعلى توفير أحسن المستويات في الإنتاج وأداء الخدمات لها، مع إكساب تلك العمليات صفات

الثبات والاستمرار والنمو كلما أمكن ذلك. ولما كان التعليم بوجه عام أحد الركائز الأساسية لإعداد العمالة الفنية والماهرة التي تحتاجها مشروعات وبرامج خطط التنمية فإن ذلك يكون مدعاة للعاملين في حقل التربية والتعليم أن يتناولوا بالتخطيط الجديد الإجراءات المناسبة التي تكفل مواءمة هذا التعليم مع متطلبات واحتياجات التنمية، لاسيما وأن هيكل ومستوى المهارات متغير، فضلاً عن استحداث مجالات جديدة للمهن التي يفرضها التطور الحديث ومتطلبات التنمية في شتى مناحي الحياة(9). وهذا يفرض إعادة النظر في تطبيق سياسة التوجه بالتنمية والتي تعنى باحتياجات التنمية للأفراد والمجتمع عند الإعداد لسياسة وتخطيط التعليم في ضوء متطلبات سوق العمالة الحديث.

ولا شك في أن التربية والتعليم تعد العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية لإيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية ترتبط ارتباطًا وثيقًا في النشاط الاقتصادي. في الوقت ذاته فإن حاجات سوق العمل من الموارد البشرية هي التي تدفع المؤسسات التعليمية للعمل على توفير تلك الاحتياجات، وتقديم الخدمات اللازمة لنهوض المجتمع في النواحي المختلفة. ومن ثم تبرز أهمية العلاقة التبادلية والوثيقة بين التعليم وسوق العمل وفاعليتها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

(3) التطورات المعاصرة وتحديات سوق العمل

تطرح التغيرات المعاصرة في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في الوقت الراهن تحديات على سوق العمل عموماً وعلى أسواق العمل العربية على وجه الخصوص. حيث شهدت العقود الأخيرة تطورات متسارعة في التقدم العلمي والتقني غيرت من مفاهيم العلم ومهارات وكفايات الخريجين اللازمة لسوق العمل. وقد شهدت بعض القطاعات على وجه الخصوص ثورات كبيرة غيرت في أسواق الإنتاج وأسواق العمل. ومن هذه الحقول: تكنولوجيا الاتصالات وتنامي المعرفة ونمو

جوانب الثقافة الحيوية والمستحدثات التكنولوجية التي يمكن توظيفها في العديد من المجالات.

وقد كان لظهور المستحدثات التكنولوجية وتكنولوجيا الاتصال على وجه الخصوص، مغزى بعيد الأثر على أسواق العمل. حيث كان من نتائج التقدم العلمي والتقني فيما يتعلق بأسواق العمل تأثير كبير على: محتوى المهن وهيكلها: فقد برزت مهن جديدة واختفت أخرى، وظهرت نسبة مهمة من المهن الممارسة اليوم لم تكن معروفة لعقود مضت، أو لم تكن بالوزن ذاته، في أسواق العمل. وكذلك أثرت على طريقة أداء المهن ؛ حيث ظهر استعمال الحاسبات في ممارسة المهن أو إدارة المشاريع، وأسهمت في إلغاء مفهوم المسافات وقيود الأداء، وتغير مفهوم مكان العمل ، حيث بروز إمكانات العمل في المنزل، وتغير مفهوم صاحب العمل، واستعمال طرق المحاكاة في ممارسة المهن[10].

وقد كان للتقدم التكنولوجي أثره الواضح على سياسة التعليم وسوق العمل: حيث أثر التقدم التكنولوجي على مفهوم المهارة، فلم تعد المهارة اليدوية فحسب، بل انتقلت من مراحل تحضيرية إلى عمليات يقوم بها المصممون والفنيون والرسامون ومهندسو التكاليف. ومعنى هذا أن المهارة في مفهومها الحديث، أصبحت تتطلب مزيداً من المعرفة العلمية والدراسة النظرية الفنية والدراسات الثقافية التي تنمى الذوق وترهف الحس وتنمى القدرة على الإبداع والابتكار في ذات الوقت[11].

وعلى إثر ذلك؛ فقد ظهرت فجوة واسعة بين مخرجات التعليم وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في العصر الراهن، ولازالت هذه الفجوة تزداد مع تدني جودة وكفاءة مخرجات التعليم وبعدها عن متطلبات العصر الرقمي. إذ صارت الوظائف الشاغرة في سوق العمل في العصر الرقمي الحالي تتطلب أن يكون الفرد ذو خبرة بكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام المستحدثات التكنولوجية، وهو ما لم تتمكن منه مخرجات التعليم بشكل جيد بعد.

وعلى ذلك فقد فرضت التطورات المعاصرة على التربية أن تتجه إلى تنمية الأفراد في ضوء خصائص هذا العصر ومتطلباته حيث:

1- إن سوق العمل الحالي والمستقبلي يحتاج إلى وظائف ينبغي أن يتم تأهيل الطلاب وتدريبهم على مهاراتها في مؤسسات التعليم العالي للوفاء بمتطلبات العصر الرقمي التي تتمثل في القدرات الهائلة والمتجددة في مجال تقنيات المعلومات والاتصال.

2- إن أهم المهارات التي يحتاجها سوق العمل في الفترة الحالية والمستقبلية وفقا لتقرير وظائف المستقبل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2016 تتمثل في مهارات حل المشاكل المعقدة المقترنة بالذكاء الرقمي والمرتبطة بشكل وثيق بمهارات التفكير والتحليل والإدراك المعرفي والبيئي والمرونة وإدارة الأزمات، وكذلك مهارات التفكير الناقد والإبداع، ومهارات التعامل مع الآخرين بإدارة الأفراد والتعاون، والذكاء العاطفي والتنسيق والتفاوض عبر الوسائل الرقمية[12].

3- أهمية تطويع التقنيات الرقمية لتأهيل الطلاب والمتعلمين للحياة العملية في عصر الثورة الرقمية

4- ضرورة تعزيز الشراكة بين قطاعي التعليم العالي وقطاع الأعمال لدعم اكتساب المهارات السلوكية والمعرفية المرتبطة بالجاهزية لسوق العمل باعتبارها أحد أهم الآليات التي استخدمتها النماذج العالمية لتطويع التقنية الرقمية ي منظومة التعليم الرقمي [13].

وهذا فرض ضرورة وجود تنسيق بين نوعية التعليم الذي يمكن الحصول عليه لجميع الخريجين وظروف العصر ومستقبل الحياة، خاصة أن العصر الحالي يتطلب ضرورة تحسين مخرجات التعليم ونواتجه للوصول إلى المستوى المطلوب تحقيقه وفقا للمعايير الوطنية من خلال إجراء تغيرات أساسية في مكونات منظومة التعليم لتلائم متطلبات العصر الراهن [14].

(4) التخطيط لتعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

في السنوات الأخيرة وصل التطور التكنولوجي وتقنية الاتصالات إلى مستويات عالية من الدقة والكفاءة وتحقيق التقارب ما بين المستخدم والجهاز عن طريق تطوير الأجهزة وتصميم البرمجيات اعتمادًا على التركيب النفسي والذهني للإنسان. وتبعًا لذلك نجحت التكنولوجيا في جذب الفرد العادي لها واستطاعت بسهولة دخول حياته العلمية والاجتماعية من أوسع أبوابها، فلم يعد الفرد قادرًا على الاستغناء عنها. وقد ساعد هذا التطور الأفراد على الإفادة من التكنولوجيا، واستخدامها، والإقبال على دراستها بشكل واسع [15].

والملاحظ أن مخرجات التعليم في كثير من دول العالم النامي اليوم تعاني قصورًا في امتلاك المهارات التي تتواءم مع متطلبات سوق العمل في ضوء متطلبات العصر، وصار ذلك أبرز المشكلات المتصلة بالتعليم في الوقت الحاضر. وهذا يفرض ضرورة ملحة تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل بشكل دائم.

وهذا يفرض على منظومة التعليم أدواته وأنماطه وأزمنته ومناهجه أن تتلاءم مع هذه التطورات، لأجل التركيز على تكوين رأس المال البشري وصيانته وتجديده وإعادة توجيهه في ضوء متطلبات التنمية ومتغيرات العصر معًا، وهذا يتطلب: ضرورة التوجه إلى التعليم التطبيقي على مختلف المستويات، وربط التعليم بورش الإنتاج، وكذلك ضرورة العمل على إعادة تأهيل الخريجين وفقاً لحاجات سوق العمل المتغيرة ولمواجهة البطالة، والتوسع في مجالات التدريب قبل ممارسة العمل وأثناءه ومن خلاله، مع تفعيل أنماط جديدة من التعليم، مثل: التعليم عن بعد، التعليم بالحاسبات، نظم المحاكاة والواقع الافتراضي في التعليم على المهن الخطرة، واستخدام منتجات التقانات الجديدة في المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، مع الاستفادة من هذه الإمكانات في تلبية حاجات الفئات الخاصة [16].

وقد أشار مشروع التقرير النهائي للمؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية إلى [17] :

(أ)أهمية تطوير التربية العربية وربطها بمتطلبات العصر .

(ب)التأكيد على ربط سياسات التعليم بمتطلبات التنمية.

(ج) الاهتمام بالتخطيط التربوي وإعداد الكفاءات اللازمة للقيام به في إطار التنمية الشاملة.

(د) ضرورة استفادة النظم التعليمية من التطورات الحديثة في أنظمة الاتصال والمعلومات.

(و) التأكيد على أهمية تنمية الجوانب المهنية والتقنية في إعداد الناشئة.

(5) سبل تعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل

إن السعي نحو تكوين عمالة منتجة هي نقطة البداية الحقيقية في التخطيط لسوق العمل انطلاقًا من طبيعة وخصائص المجتمع وأساليب التربية فيه وهذه الأهداف العامة تحتاج إلى ترتيب وتنظيم وتحديد دقيق لتكون بمثابة موجهات واضحة لنظام سوق العمل .

وبعد ذلك نحتاج إلى سياسة لإدارة سوق العمل لتحديد أولويات سوق العمل والتي يطلق عليها "استراتيجية " ومن ثم يبدأ التخطيط والتنفيذ السليم ثم يخضع النظام إلى عمليات التقويم والمراجعة.

إن من أخطر ما يصاب به سوق العمل أن تنفصل أهدافه عن حقيقة عناصره، فيفقد الوحدة والتكامل، ويتحول إلى جوانب منفصلة. ولاشك أن وضوح الأهداف من البداية ومعرفة العلاقات بين جوانب سوق العمل تعطى النظرة الشاملة التي تساعد المخطط ومنفذ سياسات سوق العمل على تحقيق دورهما. ولابد من إدراك العلاقات المتبادلة بين الأهداف والوسائل، فالوسائل لا تقل خطراً وأهمية عن أهداف سوق العمل؛ والأهداف بلا وسائل مناسبة ومشتقة من طبيعتها قد تتحول إلى مجرد شعارات لا تتغير

من الواقع، والوسائل بلا أهداف واضحة ومتصلة قد تتحول إلى إجراءات روتينية تجمد الواقع ولا تدفعه للأمام [18].

ومن أهم السبل التي تسهم في تعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

- تطوير فلسفة التعليم في العصر الرقمي: بحيث تركز على نشر الثقافة الالكترونية في مؤسسات التعليم، وتوفير الوسائل الكفيلة بتسهيل الوصول إلى المعرفة عبر تكنولوجيا الاتصال المتنوعة[19].
- ينبغي أن يكون هناك اتجاه نحو التعليم الرقمي لما يتميز بالقوة الرقمية، ولا مركزية الخدمات الرقمية، واستخدام الحواسيب الأجهزة التكنولوجية .
- اعتماد نظم المدرسة الذكية والمدرسة الافتراضية، مع تطور المباني التعليمية التي تناسب التعليم الإلكتروني، وتعزيز الأنشطة التعليمية الرقمية، واستخدام الكتب الرقمية التفاعلية[20].
- أن يقوم التعليم على:

– دعم تكافؤ الفرص التعليمية وتطبيقاتها في التعليم والعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم.

– فتح العديد من المجالات والتخصصات الجديدة التي لا يستطيع التعليم التقليدي إتاحتها للمتعلمين.

– استبدال نظام التعليم القائم على الحفظ والتلقين والاستظهار بنظام تعلم ذاتي من شأنه أن يحقق إيجابية المتعلم في العملية التعليمية.

– الاستفادة من التقنيات الحديثة وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق جودة التعليم وتحسين كفاءته وفاعليته المتعلم.

– مسايرة الانفجار المعرفي والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الأمر الذي يؤدي إلى إزالة قيود التعليم ومعوقاته وبالتالي دعم التوجه نحو التربية المستمرة.

– تقليل الضغط على الجامعات التقليدية ذات الأماكن المحدودة والتي لا تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

- حتمية وجود قوائم بالمواصفات الرقمية المتطلبة للخريجين على ضوء حاجات سوق العمل.
- إعداد خطط استراتيجية رقمية لإدراج هذه المواصفات في البرامج العلمية للأقسام الأكاديمية بالتعليم العالي[21].

- توجيه النظم التعليمية لمسايرة احتياجات التنمية بشكل رئيس.
- سعي التعليم لغرس وتكريس مفهوم التنمية بالبشر وفقا للشواهد الوطنية والعالمية المعاصرة المحيطة بظروف التنمية ومتطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي.
- ضرورة الاهتمام أكثر بالإرشاد التعليمي والإرشاد المهني لزيادة اهتمام ووعى الشباب بظروف احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والخبرات والمهارات المهنية.
- إعادة التفكير في طرق جديدة في بنى التعليم والعمل، كأن نعيد النظر في النظم التعليمية بقوالبها الجامدة والتي صاغتها الدول المتقدمة و نقلتها الدول النامية بلا ترو أو تفكير ثم أسرعت في التوسع فيها بكل ما تملك.
- الدعوة إلى توسيع آفاق التعليم فيما وراء نظم ومناهج التعليم العام، كما يجب أن يشمل عناصر من التعليم المهني، إذ إن التعليم الرسمي يجب أن يخرج من قيوده المدرسية الضيقة و يتبنى بعض الوظائف خارج العمل المدرسي كما يجب تقديم بدائل جديدة أمام التلاميذ الذين لا تسمح قدراتهم العقلية على مواصلة التعليم بمراحله المتقدمة العليا.
- مراعاة عمليات التطوير التكنولوجي أولا بأول، إذا ما فكرنا في مزج مناهج التعليم العام ببعض البرامج المهنية، لكي تزيد المعرفة النظرية و المرونة العقلية لكي تتوافق مع التغيرات غير المرئية و مدى قابلية تحويل مهارات التلاميذ[22].
- أن تعمل جهات ومؤسسات التعليم على تكوين مراكز معلومات عن مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل وما تشهده تلك الأسواق من تغيرات مستمرة وسريعة.

- إعداد وتحديد مستمر لدراسات العرض والطلب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وكذلك دراسات قياس اتجاهات العمل لدى الشباب ورؤى واتجاهات أرباب الأعمال في توطين الوظائف والمهن.
- أن يكون التركيز في عمليات تطوير المناهج التعليمية وفقاً للمستجدات، ذلك التوجه الكبير والسريع في جميع دول مجلس التعاون، نحو أنظمة الحكومات الإلكترونية، وأنظمة التجارة الإلكترونية والتطورات التكنولوجية المتسارعة في أنظمة الاتصالات[23].
- ضرورة زيادة الدور التوعوي الذي تقوم به أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة من أجل تغيير قيم وسلوك الشباب في قضية التنمية وأن التنمية في الدول لا تتحقق إلا بسواعد أبنائها.
- ضرورة زيادة الدور التنموي للقطاع الخاص بما يسمح بانتقاله من الأنشطة الخدمية ذات القيمة المضافة الضعيفة، إلى الدخول والانتقال إلى الأنشطة الإنتاجية الصناعية ذات القيمة المضافة الأعلى.
- ضرورة الاستمرار في ترشيد سياسة التوظيف الحكومية في حدود أعداد المتقاعدين والوظائف الشاغرة فعلاً [24] .
- وجود تشريعات تكفي لضمان حدوث سياسة توظيف الخريجين في الأعمال التي تناسب إعدادهم وتأهيلهم.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة على ضوء ما يتوافر لديهم من مهارات مناسبة لسوق العمل بغض النظر عن الجنس.
- إنشاء مراكز للأبحاث المتطورة لمتابعة متغيرات النظم التعليمية واحتياجات سوق العمل .
- إعادة تدريب العمالة بجميع طبقاتها بما يتفق وتكنولوجيا العصر واحتياجات سوق العمل.

- توعية أصحاب العمل وجميع أبناء المجتمع بحجم المشكلة شأنها شأن أي مرض خطير يهدد المجتمع.
- القضاء على فكرة الاستهانة بالعمل المهني [25].

(6) التوصيات والمقترحات

لتفعيل العلاقة التبادلية بين التعليم وسوق العمل نوصي بالآتي:

❖ اعتماد تخصصات جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل للتخصصات المختلفة في ضوء متطلبات العصر الراهن.

❖ وضع ضوابط للمحافظة على التوزيع النسبي للتخصصات العلمية على مستوى الأقسام العلمية بالكليات المختلفة ومعاهد التدريب التقني في ضوء متطلبات سوق العمل.

❖ الحد من التخصصات ذات الوفرة في إعداد الخريجين، والتوجه إلى التخصصات الفعلية المطلوبة في ضوء متطلبات عملية التنمية المجتمعية.

❖ إقامة قاعدة بيانات يتم تعميمها عبر شبكة معلومات مع إيجاد آلية لربط وتحديث ومتابعة قواعد البيانات على مستوى الجهات المعنية بالعمالة والمؤسسات التعليمية التي تعد الخريجين، لتوفير البيانات الدقيقة تسهل على جميع الجهات تغذيتها بالاحتياجات الوظيفية، وتزود بالكفاءات الوطنية بجميع التخصصات بحيث يمكن الرجوع إليها من قبل المؤسسات والأفراد..

❖ أن تقوم سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي على : قدرة الطالب الأكاديمية وميوله المهنية في ضوء ما يتوافر لديه من قدرات لذلك، واحتياجات سوق العمل، لضمان نوعية الخريج وكفاءة قدرته الأكاديمية، مع مراجعة خطط القبول وسياساته في التخصصات المختلفة لتحديد الطاقة الاستيعابية السنوية للمؤسسات التعليمية في ضوء الاحتياجات الفعلية.

- ❖ الدراسة المستمرة لحاجات سوق العمل المتغيرة، والتنسيق مع أصحاب العمل والجهات المعنية لإيجاد فرص عمل لخريجات وخريجي التعليم العام والتعليم التقني والمهني.
- ❖ إتاحة الفرصة للمؤسسات والشركات لإبداء الرأي حول المهارات المطلوبة لسوق العمل وما يحتاجه الخريجون من مهارات وظيفية مطلوبة.
- ❖ التوسع في التعليم المهني وعدم حصر برامجه وتخصصاته في المهن التقليدية، والعمل على طرح تخصصات جديدة تركز على التقنيات المعاصرة.
- ❖ إعادة تدريب العمالة بجميع طبقاتها من خلال الاستفادة من الإمكانات والوسائل التي توفرها تكنولوجيا العصر مثل مؤتمرات الفيديو، والفيديو التفاعلي لتفعيل التدريب على رأس العمل في ضوء تطور احتياجات سوق العمل في المهن المختلفة.

المراجع:

[1]) محمد متولي غنيمة(1998). التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص 18

[2]) World Economic Forum, (2016). "*The Future of Jobs: Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution*", Global Challenge Insight Report, World Economic Forum, January, available at: http://www3.weforum.org

[3]) سارة إبراهيم العرينى (2003). التدريب المهني لفتح مجالات عمل للمرأة في دول الخليج العربى. المؤتمر التربوى الثانى والثلاثين ، جمعية المعلمين الكويتية، 12–14 أبريل، الكويت، ص 51

[4]) سعد عبد الله الزهراني (1423هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية، ص65.

[5]) سارة إبراهيم العرينى، مرجع سابق، ص55

[6]) إبراهيم عودة هديب (2014). الاستراتيجية التطويرية للموارد البشرية. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ص 7

[7]) رائد أحمد إبراهيم الكريمين، وآخرون (2014). العلاقة بين متطلبات إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية الأكاديمية في كليات التربية بالجامعات الأردنية الرسمية. المجلة العربية للدراسات المعلوماتية، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، (4). الرياض، ص69.

[8]) محمد متولي غنيمة، مرجع سابق، ص 56

[9]) نفس المرجع السابق، ص 126

[10]) ناصر الصانع ومحمد عدنان وديع(2003). التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 58.

[11]) محمد متولي غنيمة، مرجع سابق، ص 132

[12]) World Economic Forum, (2016). Op, cit.

[13]) إيمان احمد عزمي (2019). التعليم الرقمي ومهارات سوق العمل المفاهيم الأساسية والتجارب العملية في عصر الثورة الرقمية. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، (7)، 67 – 102.

[14]) سميرة عاصي سيف فهد الميع (2023). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل على ضوء متطلبات العصر الرقمي . المؤتمر الدولي العشرون للجمعية العربية لتكنولوجيات التربية " تكنولوجيا التربية ومنظومة البحث العلمي" 4 – 5 فبراير ، القاهرة

[15]) سارة إبراهيم العريني، مرجع سابق، ص 63

[16]) ناصر الصانع ومحمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص121..

[17]) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: مشروع التقرير النهائي، المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، القاهرة، 1994.

[18]) نوريه صبيح الصبيح (2003). ماذا يقدم نظامنا التعليمي لسوق العمل؟.المؤتمر التربوي الثاني والثلاثين، جمعية المعلمين الكويتية، 12–14أبريل، الكويت، ص84

[19]) سعيد حمد الربيعي (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. عمان: دار الشروق، ص35.

[20]) ندى علي حسن شمس، (2017). *المواطنة في العصر الرقمي نموذج مملكة البحرين* .سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، ص13.

[21]) أمال ربيع كامل محمد (2022).نموذج مقترح قائم علي متطلبات العصر الرقمي لتطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية . *المجلة الدولية للتعليم الإلكتروني*، 5(3)، 11 – 41.

[22]) محمد متولي غنيمة، مرجع سابق، ص 49

[23]) صلاح عبد القادر العبد الجادر (2003). نظامنا التعليمي ومتطلبات سوق العمل الأبعاد والمؤشرات. المؤتمر التربوي الثاني والثلاثون ، جمعية المعلمين الكويتية، 12–14 أبريل، الكويت.، ص47.

[24]) المرجع السابق، ص42.

[25]) نورية صبيح الصبيح ، مرجع سابق، ص 85.